



## عنوان المقال: نظام ل.م.د في الجزائر بين المأمول والواقع

الأستاذة : صغيري فوزية

الجامعة: أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر

ملخص: نسعى من خلال هذا المقال إلى التطرق لمركزات ورهانات نظام ل.م.د في الجزائر بين المأمول والواقع، حيث بدأت بوادر هذا النظام على ضوء توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية والذي تقرر من خلاله إعداد وتطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي بوضع هيكلية جديدة للتعليم تكون مصحوبة بتحسين وتعديل مختلف البرامج البيداغوجية وتنظيم جديد للتسيير البيداغوجي، وإدخال ممارسات جديدة، والاستغلال الأمثل للفرص والتفتح على الفضاء الدولي، من خلال وضع نظام التعليم العالي وفق المعايير الدولية و إيجاد تناغم ما بين الجامعة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: نظام ل م د، التعليم العالي، التسيير البيداغوجي، الجودة.

### Abstract:

from this article we aim to deal with different principles and betting of the LMD new system in Algeria between what is hoped and reality, so, the basis of this new system appeared on the light of the advice's of the national jury of the Refomation of the education system through which it was decided to apply a general and a deep modification to the high teaching ways by making a new system and methods in teaching together with improvement and modification in different pedagogical programs. and new organization of pedagogic guide's and introducing new skills and practices, and the idea exploitation of oppornities .

**Keywords:** systems l m d, high teaching , pedagogic guide's, the quality

## مقدمة:

ل.م.د هو نظام التعليم العالي بدأ العمل به في الجزائر منذ سبتمبر 2014، حيث يسمح للطالب بتحضير متسلسل لثلاث شهادات وهي (كريم، 2011):

\* شهادة الليسانس: تنظم هذه المرحلة في طورين وتشمل تكوين قاعدي أولي متعدد مدته من سداسي واحد إلى أربعة سداسيات يكتسب الطالب من خلاله المبادئ الأولية للتخصصات المعنية بالشهادة، وكذا مبادئ منهجية الحياة الجامعية، ويتبع هذا الطور بتكوين متخصص من فرعين ( فرع أكاديمي يتوج بشهادة ليسانس تمنح لصاحبها مواصلة الدراسات الجامعية مباشرة، وفرع مهني يتوج بشهادة ليسانس تسمح للطالب بالإدماج المباشر في عالم الشغل).

\* شهادة الماستر: تدوم هذه المرحلة التكوينية سنتين ويسمح لكل طالب حاصل على شهادة ليسانس أكاديمية والذي تتوفر فيه شروط الإلتحاق، كما لا يقصي الحائزين على ليسانس مهنية الذين بإمكانهم العودة إلى الجامعة بعد فترة قصيرة يقضونها في عالم الشغل، يحضر هذا التكوين إلى اختصاصين مختلين:

- تخصص مهني يمتاز بالحصول على تدريب أوسع في مجال ما، يؤهل صاحبه إلى مستويات أعلى من الأداء والتنافسية (كريم، 2011).

- تخصص في البحث يمتاز بتحضير المعنى إلى البحث العلمي ويؤهله إلى نشاط البحث في القطاع الجامعي أو الاقتصادي.

\* شهادة الدكتوراه: أخر شهادة مخصصة لحاملي شهادة الماستر الراغبين في تعميق دراستهم، تحضر ضمن مخبر أو مركز للبحوث لمدة 03 سنوات ص09 (وزارة التعليم العالي، ص30).

## 1- مرتكزات نظام ل.م.د: "المأمول"

- يقوم نظام ل.م.د على مبدئين أساسيين هما: التحويل الذي يمكن الطالب من تغيير المسارات التكوينية والجامعات، ومبدأ الاحتفاظ الذي يمكن الطالب الاحتفاظ بالمواد المتحصل عليها في الوحدات التعليمية في حالة تغيير المسار التكويني أو الجامعات، وهي ثلاث مبادئ تجمع بين الحركية والوضوح.

- تنظيم الدراسات القائم أساسا على شهادات ل.م.د(شهادة ليسانس، شهادة ماستر، شهادة دكتوراه)، والاعتماد على نظام السداسيات ووحدات التعليم الخاضعة للتحويل والتراكم المحفوظ

(العجلة، 2013، الصفحات 127-128) ، وكذا تقديم ملحق وصفي للشهادات المتحصل عليها لضمان حسن قراءتها على المستوى الوطني والدولي، يشمل وحدات دراسية مرتبة كالأتي(وحدة أساسية، وحدة المناهج، وحدة الاستكشاف).

## 2- أهداف ومزايا نظام ل.م.د:

- توحيد مستويات التكوين الجامعي في ثلاث أطوار رئيسية، كما يتيح للطالب إختيار مسالك التكوين الملائمة لقدراته، وكذا توحيد التكوين الجامعي على المستوى الدولي، وفتح فرص تكوين في الخارج.

- أهداف هذه الإصلاحات تتبلور في الاعتماد على نظام السداسيات، حيث يصبح المتكون عنصرا فعالا في تكوينه من خلال العمل والبحث الدؤوب والمستمر، ويكفل للطالب حرية اختيار مسار شهادته والسرعة والتقدم ويخفف من شروط الإنتقال من سداسي لأخر، كما يتيح للطالب إمكانية برمجة الكثير من الحصص والدورات التعليمية الفردية والجماعية. ويقرب الطالب من الأستاذ والإدارة وهذا من شأنه أن يعزز قنوات الإتصال ويحسن في ضوء ذلك الأداء الفردي والجماعي (الأحمد، 2003).

## 3- أبعديات نظام ل.م.د:

يتضمن نظام ل.م.د جملة من الأبعديات نلخصها فيما يلي:

1-3- الميدان: يتفرع التكوين داخل نظام ل.م.د إلى ميادين، ومنها إلى مسارات ثم إلى تخصصات، فالميدان هو التكوين الذي يغطي العديد من التخصصات الرئيسية التي تمثل مجالات الاختصاصات الرئيسية التي تمثل مجالات الاختصاص ومهارات المؤسسة (والتكوين، صفحة 22).

2-3- المسارات: المسار هو تجزئة ثنائية للتكوين يهدف إلى تحديد خصوصية التدريس والتكوين الموجه للطالب، علما أن المسارات يمكن أن تكون أحادية أو ثنائية أو متعددة التخصصات.

3-3- التخصص: وهو التجزئة الثالثة للتكوين إذ يمثل فرعا من المسار ويظهر إما في ليسانس 2 أو في الماستر 2، وذلك للتدقيق أكثر في حيثيات المسار والمعارف المكتسبة من قبل الطالب (وزارة التعليم العالي، ص22).

4-3- الوحدات التعليمية: تعتبر الوحدة المكون الأساسي للتعليم الجامعي وتجمع الوحدات التعليمية بين دروس مترابطة تكون جملة من المعارف المتجانسة في اختصاص معين ويكون اكتساب الوحدة نهائيا عند النجاح في الدورة العادية أو في دورة الاستدراك، (سمية، 2006، صفحة 130)، وتنقسم الوحدات التعليمية إلى:

\* الوحدات الأساسية: تعبر عن مجموع المقاييس الأساسية لكل سداسي.

\* الوحدات الإستكشافية: تساعد الطالب على اكتشاف مواد تعليمية أي تخصصات أخرى وتوسع ثقافته الجامعية.

\* الوحدة الأفقية أو التقاطعية: تضم هذه الوحدة مواد اللغات الحية والإعلام الآلي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

\* وحدة المنهجية: تمكن الطالب من معرفة منهجية البحث وتقنياته، تقنيات البحث العلمي والعمل الجماعي.

5-3- نظام الأرصدة: وهو وحدة تقاس بها الدروس من حيث الأهمية والحجم الساعي، كل وحدة دراسية ترافقها قيمة تسمى رصييدا يعادل حجم العمل المنجز وحجم العمل الشخصي الذي يقوم به الطالب (وزارة التعليم العالي، ص 25).

6-3- المعامل: كل مادة داخل الوحدة التعليمية لها معمل يستخدم لحساب معدلها ويحدد من طرف الأساتذة المعدين لبرنامج التكوين اعتمادا على رصييدها (وزارة التعليم العالي، ص 26).

7-3- الرسملة: أن كافة الوحدات الدراسية التي تحصل عليها الطالب محسوبة له وتضلل مكتسبة مهما غير مسار تكوينه أو تحول إلى مؤسسة أخرى.

8-3- المرافقة البيداغوجية (نظام الوصايا): لكل طالب الحق في المساعدة البيداغوجية عن طريق الأستاذ الوصي، وعليه يجب التسجيل في القوائم المخصصة لذلك في الوقت المناسب، وهذا التسجيل إختياري وليس إجباري ويكون على ثلاث مستويات:

- المستوى الأول يشمل الإستقبال و التكوين والتوجيه، والمستوى الثاني ويشمل المتابعة البيداغوجية والعمل الشخصي، المستوى الثالث ويشمل المتابعة والمرافقة لأجل إعداد البحث (Sirota, 2003, p. 8.10).

بالموازاة فإن تطبيق هذه الإصلاحات في ظل أزمة متعددة الأبعاد وبيئة مختلفة عن المجتمع الأوربي ساهم في ظهور إشكاليات جديدة صاحبت هذا النظام أبرزها العدد الهائل للطلبة وكذا إرتفاع التكلفة المادية لهذا النظام، وهذا باعتبار أن التكوين النوعي لابد أن يصاحبه وفرة في الإمكانيات والتجهيزات والمرافق المادية التي تعد عنصر فعال لإثراء وتحقيق ماهو مأمول من هذه التوصيات والإصلاحات.

#### 4- معوقات تطبيق إصلاحات التعليم العالي "الواقع":

أهداف وغايات نظام ل م د القائم على ثلاث مراحل (ليسانس - ماستر - دكتوراه)، يعمل على إعداد وتهيئة مخزون من الرأسمال الفكري من أساتذة وقادة ومديرين وهذا ما يجعل منه نظاما لتكوين مجموعات صغيرة بأقل جهد وفي أقل وقت وأقل تكلفة وهذا ماهو مأمول، غير أنه في الحقيقة نتج عن تطبيق هذا الإصلاح في ظل أزمة متعددة الأبعاد مجموعة من النتائج، أبرزها الارتفاع الهائل لعدد الطلبة وبالموازاة نقص حاد في الموارد، حيث أن ضمان التكوين النوعي الذي يمثل إحدى الغايات الكبرى لهذا الإصلاح لا تتم بطبيعة الحال في ظل نقص الإمكانيات المادية، وتخصيص ميزانية هامة من ميزانية الدولة لتمكين الطالب من مواصلة التكوين في ظل هذا النظام.

وعليه فإن التحدي الذي ترفعه الجامعات الجزائرية المتمثل في ضمان التكوين النوعي لعدد هائل من الطلبة المتوقع استقبالهم في بداية كل سنة جامعية، فإنه من الضروري توفير إمكانيات مادية كبيرة التي تكفل بنجاح هذا النظام وتحقيق غاياته على أرض الواقع.

فالواقع يبين أن الإصلاحات الجديدة في قطاع التعليم العالي في الجزائر بعد مرور فترة من بداية تطبيق إصلاحات التعليم العالي الجديدة نظام ل.م.د لم تبلغ أهدافها لجملة من الأسباب نلخصها فيما يلي (العجلة، 2013، صفحة 34):

1- عدم الدراسة الجدية والموضوعية لهذه الإصلاحات التي جاءت كاستجابة سريعة للمستجدات، مؤدى بالسلطات إلى الشروع في تشكيل أفواج مل لم تراعي أغلبها عامل الخبرة والاختصاص ، حيث أن إشترك الهيئة التعليمية كان شكليا، والمدة التي إستغرقتها عملية التحضير لم تكن كافية للموائمة بين متطلبات هذا الإصلاح والذي لم توفر له الظروف والمتطلبات الموضوعية.

2- قرار الشروع في تطبيق هذا النظام افتقر للعقلانية حيث أصبح دور هذه اللجان إصدار توصيات تصاغ في قوانين وقرارات تمرر من خلال تكليف الإداريين بتنفيذها، في ظل ضغوط ممارسة على المؤسسات الجامعية بالزامية التطبيق دون التأكد من توفر الشروط والظروف الملائمة لذلك، حيث تم ربط الفاعلية في التسيير وكفاءة المسير بسرعة تطبيق الإصلاحات وليس بالموضوعية.

3- عدم الموازنة بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم التي تعود إلى تدني مستوى المعارف المحصل عليها والتأهيل الذي خضع له الطالب، وكذا ضعف القدرات التحليلية والإبتكارية والتطبيقية التي تعد من المتطلبات الأساسية التي يفترض توفرها في المخرجات والتخصصات.

4- عدم الاعتماد على أسلوب المقاربة بالكفاءات كما هو معمل به عالميا والاعتماد على أسلوب التلقين، وهذا ما أفرغ هذه الإصلاحات من جوهرها الرئيسي، فأصبح الإعتماد الأكاديمي والمهني والشهادات مجرد إجراء تقوم عليه الهيئات الإدارية، وهذا ما ينعكس سلبا على الجودة في قطاع التعليم العالي بالإضافة إلى نقص المرافق والهياكل البيداغوجية التي لتتوافق مع الكم الهائل من الطلبة، ما أسفر عن اكتظاظ في المدرجات والأقسام وكذا وسائل البحث العلمي من مكتبات و انترنت.....، وكذا نقص الأساتذة المؤهلين ذوي الكفاءة للتكوين العدد الكبير للطلبة المسجلين، ضعف المحفزات المادية والمالية وهذا في ظل غياب إستراتيجية واضحة للبحث العلمي.

5- رغم الموارد المالية التي تم إنفاقها على التعليم العالي خلال هذه الفترة من الإصلاحات إلا أنها لم تستطع أن تخلق تطور نوعي لا من حيث التجهيزات والمختبرات الضرورية و لا من حيث الكفاءة والنوعية وإلى جانب ضعف نصيب البحث العلمي من الإنفاق العام، وكذلك عدم فعالية الآليات المتبعة في متابعة ومراقبة الأموال الموجهة لتطوير البحث العلمي.

كلها أسباب توضح غياب إستراتيجية واضحة للبحث العلمي الذي كان من المفروض أن يخلق الإطار الملائم للتكنولوجيا وتطوير الصناعة المعرفية وتوفيرها لخدمة المجتمع.

لتجاوز المعوقات السابقة الذكر التي حالت دون تحقيق نظام ل.م.د لأهدافه الرئيسية لابد من الوقوف على هذه الإصلاحات بشكل موضوعي حتى يمكن وضع إستراتيجية جديدة للإصلاح التعليم العالي تأخذ بعين الإعتبار هذه النقائص والمعوقات وتحاول رسم سياسات كفيلة

بتقويمها بما يضمن تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها وهو ما أدركته الجهة الوصية حيث تم الشروع لإعداد ندوات في فيفري 2013 لغرض تحقيق تلك الأهداف.

5- سياسة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي:

انطلاقا من هذه الوقائع لا بد من إعادة النظر في طرق واستراتيجيات تطبيق هذا النظام، بإدخال إصلاحات جديدة تقوم على أسس موضوعية وإستراتيجية هادفة وملائمة، سواء من حيث الإعالة المادية (مرافق بيداغوجية، مخابر، مكنتبات ....) تتوافق مع عدد الطلبة، أو من حيث نوعية المناهج وبرامج تحسين المستوى، وإعطاء أهمية للبحث العلمي وجودته وترشيد سياسة تسيير المخابر ومراكز البحث العلمي بشروط علمية واضحة من أجل المراقبة والتقييم من جهة و خلق روح الإبداع والمنافسة بين هذه المخابر من جهة أخرى.

وكذا تقوية وتدعيم التعاون الدولي من خلال مراكز بحثية في الدول المتطورة بالدرجة الأولى ومحاولة ربط مؤسسات التعليم العالي بشبكة المكتبات العالمية ويكون الولوج إليها بشكل سهل وميسور بالنسبة للباحثين والأساتذة والطلبة، ووضع سياسة هادفة تلعب دورا فعالا في إرساء قواعد الشفافية والتنافسية بما ينعكس على مدخلات ومخرجات التعليم العالي بالإيجابية، وتكريس مبدأ الجودة في قطاع التعليم العالي ، حيث أن الجودة في التعليم العالي تعني عملية الانصهار والتفاعل بين مجموعة من العناصر التي تؤثر وتتأثر ببعضها منها ما يرتبط بالمدخلات وما يرتبط بالمخرجات التي يمكن أن نلخصها في العناصر التالية (زقاي، 2015، صفحة 195):

1- جودة الإدارة الجامعية: تتميز الإدارة الجامعية بالمرونة والكفاءة والتكيف مع المستجدات وتوفير هياكل الاستقبال بالشكل الكافي مما يخلق جو علمي تنافسي من شأنه رفع قدرة الاستيعاب لدى الطالب، من خلال المشاركة الفعالة لكافة الأطراف ذات المصلحة، التي تقوم على التفويض في اتخاذ القرارات وتقبل النقد وتعمل على الابتكار والإبداع.

2- جودة الطالب الجامعي: والذي يجب أن يتميز بالقدرة على الاعتماد على الذات والثقة بالنفس وأن تكون لديه مهارات الاتصال مع الآخرين والقدرة على التفكير النقدي السلبي والتمتع بروح العمل ضمن فريق، بالإضافة إلى أن يحضا بمعرفة واسعة وشاملة في التخصص الذي يزاوله والتي تنعكس بدورها على أداءه ومهارته في مجال البحث العلمي.

- 3- جودة هيكل البرامج التعليمية: من خلال توافق البرامج المقدمة لخصائص ومميزات المجتمع ومتطلبات الاقتصاد الوطني والتكيف مع المتطلبات التي تفرضها الظروف الدولية.
- 4- جودة هيئة التدريس: يجب أن تتميز بالنشاط العلمي والمشاركة في مختلف الفعاليات والندوات والملتقيات والمؤتمرات الوطنية والدولية، وكذا الإنتاج العلمي من بحوث ودراسات وكتب ومقالات ذات سمعة عالمية.
- 5- جودة التشريعات واللوائح: بأن تكون هنالك شفافية ومرونة في القوانين تستجيب لمتطلبات الجودة ، وتساهم في عملية الضبط والنظام.
- 6- جودة تقييم الأداء الجامعي: من خلال الارتقاء بمستوى الأداء الجامعي بطريقة مستمرة، وتبني أساليب وتقنيات حديثة في العملية البيداغوجية، والابتعاد عن الأساليب التقليدية والحفظ التي تحد من المشاركة الفعالة للطالب .
- 7- جودة الجامعة والمجتمع: من خلال ارتباط الجامعة بالمحيط الذي تتواجد فيه وتلبية مخرجات الجامعة احتياجات الاقتصاد الوطني من المختصين والإطارات ، وأن تكون الأبحاث العلمية التي تقوم بها الجامعات تستجيب لمعالجة مواضيع من شأنها المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني ورفع قدرته التنافسية.

#### الخاتمة:

بالرغم من مرور فترة زمنية على تطبيق نظام ل.م.د في الجزائر ، وتحقيق جملة من النتائج الإيجابية من حيث تطور المؤشرات الكمية في حركية منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، سواء من خلال تطور عدد الطلبة أو هيئة التدريس، وعدد المخابر، تبقى الجامعة الجزائرية تتخبط في أزمة متعددة الأبعاد، كان من أبرزها الكم الهائل في عدد الطلبة المسجلين في هذا النظام وبالموازاة النقص الحاد في الموارد المادية والبشرية التي تتماشى مع متطلبات وغايات نظام ل.م.د.

كلها عوامل أدت إلى نقص فاعلية هذا النظام، إذ أن ضمان تكوين نوعي فعال وناجح بغرض تحقيق مبتغيات والأسس والغايات التي تقوم عليها هذه الإصلاحات في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، لا بد أن تتوفر لها ظروف وإمكانيات ملائمة ، وتخصيص ميزانية هامة من ميزانية الدولة. وكذا الاهتمام بالتعليم العالي عن طريق إدارة الجودة الشاملة لتحسين مستوى جودة

الخدمة التعليمية ومستوي الخريجين الذي يتطلب توفر مجموعة من المقومات تجمع ما بين البعد الاجتماعي (مصطفى، صفحة 73): والمقصود به امتداد رسالة الجامعة بحيث تشمل نواحي الحياة الاقتصادي والاجتماعية والسياسية والعلمية والتكنولوجية، أي البحث في حاجات المجتمع والاستجابة لمتطلباته، تليها البعد الفكري من خلال ترسيخ الهوية الحضارية والإيديولوجية الفكرية التي تعد عنصر فعال وأساسي في فلسفة التعليم الجامعي، ومن هنا يظهر البعد الثقافي الذي يجب أن يتوفر بخريجي الجامعات، فإذا كانت هذه الطبقة لا تتمتع بقدر من الثقافة أو الهم المشترك لحياة المجتمع ومتطلباته ومشكلاته ، بالإضافة إلى البعد الإنساني وذلك أن التعليم الجامعي يصنع من الفرد إنسانا متكاملًا من حيث البناء المرتبط بالعلم والمعرفة وكذا القيم الدينية والتربية السلوكية والتربية البدنية، دون أن ننسى البعد العلمي وذلك باعتبار البحث العلمي عنصر هام وحيوي في حياة الجامعة كمؤسسة علمية وفكرية حيث أنه يعتبر من أهم المقاييس المتداولة لدى قيام الجامعات بدورها القيادي في المجالات العلمية والمعرفية. وهذا ما يقتضي رسم سياسة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي من حيث تحديد مسؤولية إدارة الجودة الشاملة ومتابعتها وتحديد أسلوب مراقبة ومراجعة لنظام الجودة من قبل إدارة الجامعة مع تحديد الإجراءات المطلوبة لكل مهمة من جهة، وكذا الإجراءات الخاصة بتطبيق الجودة الشاملة والتي تشمل تخطيط المنهاج وتقويمه و إعداد مواد التعليم واختيار وتعيين العاملين وتطوير مستوى الأداء.

وفي الأخير يمكن القول أن الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي تتشكل من خلال تفاعل وتضافر مجموعة من العناصر الفعالة والمكملة لبعضها البعض تشمل جودة الإدارة الجامعية، جودة الطالب الجامعي، وجودة هيكل البرامج التعليمية وكذا جودة هيئة التدريس.

#### قائمة المراجع:

- 1- إبراهيمي سمية. (2006). *إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، قراءة تحليلية نقدية*. كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة: مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير.

- 2- أحمد إبراهيم الأحمد. (2003). *الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية*. مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر.
- 3- أحمد السيد مصطفى. *إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي لمواجهة تحديات القرن 21*.
- 4- أحمد زرزور. (2006). *تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام ل.م.د. دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة*.
- 5- حاجي العلجة. (2013). *جودة الخدمة التعليمية في القطاع التعليمي بين الواقع والأفاق*. جامعة الجزائر: مجلة الأبحاث الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والانسانية العدد 10، قسم العلوم الإقتصادية.
- 6- حميدي زقاي. (2015). *أثر تطبيق جودة الخدمات التعليمية في ضوء الإصلاح الجامعي الجديد ل.م.د. جامعة الطاهر مولاي سعيدة: مذكرة دكتوراه، تخصص تسويق الخدمات*.
- 7- لعبان كريم. (2011). *تحسين جودة التعليم العالي في الجزائر من خلال تطبيق نظام ل.م.د. جامعة الزرقاء، الأردن: المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي*.
- 8- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المديرية العامة للتعليم والتكوين. *التعليم العالي في الجزائر*.
- 9-Sirota, R. (2003). *Entrée a l'université et Tutorat méthodologique*. paris: déclinaison des institutionnelles d'un dispositif de formation et autonomie des universités.